مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (21) – العدد الرابع – أكتوبر 2020

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

National Security Strategies of the United States of America

(إعـداد الباحث)
سـيد محمـود علـى غنـيم
مرشح لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إشـراف

أ.م.د. وئـام السيد عثمان
أستاذ مساعد العلوم السياسية
وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ.د. جمـال علـى زهـران
أسـتاذ العلـوم السياسـية المتفرغ
ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

ملخص البحث

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل وثائق استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2011 – 2017) للوقوف على مدى تأثيرها على المنطقة العربية من خلال علاقاتها مع الصين الشعبية وروسيا الاتحادية. وقد تناول المبحث الأول استراتيجيات الأمن الصادرة خلال الفترة (2011 – 2013) وما تضمنته من محاور رئيسية مع تحليلها وتأثيرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. حيث تناولت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2010، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2013 والتي لم تنشر رسمياً بموقع البيت الأبيض، مع توضيح كيف توصل لها الباحث وكيف تحقق من مصداقيتها مع تناول مشتملاتها بالدراسة والتحليل.

تناول المبحث الثاني وثائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2014 – 2017)، حيث بدأ الباحث باستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2015 بعنوان (الصبر الاستراتيجي)، وآراء بعضاً من محللي السياسة الأمريكية ومستشاري الأمن القومي. ثم انتقل إلى استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2017 بعنوان (أمريكا اولاً) موضحاً مشتملاتها وتصورها للشرق الاوسط وردود الفعل تجاهها مع توضيح الفارق بين الاستراتيجيتين الى جانب توضيح عقيدة كل من الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والحالي دونالد ترامب.

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تولى الشرق الأوسط اهتماماً كبيراً لأنها منطقة تساهم في استقرار الاقتصاد العالمي وتمكن الولايات المتحدة من المحافظة على هيمنتها العالمية، وبما يمكنها من تحقيق مصالحها. ومع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وادارته السلطة قام بربط فكرة الاستقرار من خلال الاتجار والمقايضة بأدوات الأمن على عكس إدارة أوباما الذي كان يرى ضرورة الكف عن التورط في الأزمات الإقليمية والاكتفاء بالقيادة من الخلف مع الدعوة إلى إحلال الديمقراطية والإصلاحات.

كلمات مفتاحية

استراتيجية الأمن القومي الولايات المتحدة الصبر الاستراتيجي أميركا أولاً

(Summary of the Research Idea)
National Security Strategies
of the United States of America

This paper aimed to clarify the US national security strategies, as the first topic dealt with the security strategies issued during the period (2011 – 2013), and the impacts of a major pivots with its analysis and impact on the foreign policy of the United States of America, as it dealt with the 2010 strategy and then the 2013 strategy, which was not published, along with an explanation of how it was reached and how to extent its credibility.

The second topic dealt with the American national security strategies issued during the period (2014 – 2017), starting with 2015 strategy (strategic patience) and some American policy analysts and national security advisors commented, then moved to the 2017 strategy (America First) explaining its implications and perception of the Middle East and European and Arab reactions On it, with an explanation of the difference between the two strategies, as well as clarification of the doctrines of both President Barak Obama and the current President Donald Trump.

The study concluded that the United States attaches great importance to the Middle East because it contributes to the stability of global economic security and wants to preserve its political and military influence in the region to achieve its security interests such as preventing the spread of terrorism while preserving its economic and commercial

interests, but with the inauguration of Donald Trump and his administration they liked the idea of stability through trade and bartering with security tools, unlike the administration of Obama, who saw cessation of getting involved in regional crises and contentment with leadership from behind with the call for democratization and reforms.

Key words

Strategy	**National Security**	**Obama Doctrine**	**Trump Doctrine**	**Strategic Patience**	**America First**

مقدمة:

يتبوأ الشرق الأوسط مكانة هامة في أولويات الولايات المتحدة الامريكية حينما تضع تصوراتها فيما يخص الأمن القومي الأميركي، فقد اهتمت الإدارات الأمريكية المتتالية منذ عهد الرئيس ريجان على ان تصدر تقارير إلى الكونجرس حول استراتيجية الأمن القومي الخاصة بها منذ عام 1986، (CRS Report, 2017) طالما تمركزت رؤية الولايات المتحدة للمنطقة العربية في كافة الوثائق السابقة على ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار لذلك لضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي، وحماية أمن المستعمرات الاستيطانية الخاصة بإسرائيل في فلسطين، فطالما اعتبرت امن اسرائيل امتدادا لأمنها القومي، وحماية تلك المصالح من الإرهاب.

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية متبلورة في سياستها الخارجية على أسس من الفلسفة البرجماتية القائمة على النهج الواقعي من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، فمن المفترض أنه بغض النظر عن شخصية رئيس الولايات المتحدة والإدارات المختلفة حتى مع الأخذ في الاعتبار اللغط والجدال حول الفروقات بين الإدارات المختلفة، إلا أن المبادئ الاساسية المكونة للاستراتيجية القومية الأمريكية تعتمد على فلسفة برجماتية مضمونها الحفاظ على التفوق للولايات المتحدة.

أولاً: موضوع الدراسة:

"استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" مع الوضع في الاعتبار أنه سيتم التعرض للاستراتيجيات الأمريكية الصادرة خلال الفترة ما بعد الثورات العربية. ويتناول موضوع الدراسة توضيح ملخص يعقبه تحليل لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية الصادرة عام 2010 و2013 و2015 و2017، وردود الأفعال الداخلية والدولية على استراتيجيتي 2015 و2017، والمقارنة بينهما، وكذا التطرق لمقارنة بين العقائد السياسية للزعيمين الأمريكيين خلال الفترة التي صدرت فيها تلك الاستراتيجيات.

المبحث الأول: استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2011 – 2013)

المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2014 – 2017).

ثانياً: أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلي:

1- دراسة وتحليل استراتيجيات المن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2011 – 2017).

2- دراسة وتحليل ردود الأفعال الداخلية والدولية على تلك الاستراتيجيات الأمريكية.

3- التعرض بالدراسة والتحليل لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2013 التي لم يتم نشرها رسمياً على موقع البيت الأبيض الأمريكي.

4- دراسة وتحليل العقائد السياسية للرئيسين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترامب.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

تعود أهمية الدراسة إلى اعتبارين (موضوعي، وشخصي):

الاعتبار الموضوعي: الناحية الموضوعية وتتمثل في الأهمية العلمية، والأهمية العملية كما يلي:

1- الأهمية العلمية تتمثل في:

أ – أنها استكمال للدراسات التي أجريت في مجال العلوم السياسية، والعلاقات الدولية.

ب- تقديم رؤية الباحث من خلال نتائج اطلاعه على المصادر الدولية التي تناولت الموضوع وكذا وجهة نظر المتخصصين بالولايات المتحدة.

2- الأهمية العملية تتمثل في:

أ - الوقوف على الأبعاد الحقيقية لإستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي في المنطقة العربية.

ب- وضع تصور تحليلي شامل لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي للخروج برؤية مستقبلية لإمكانية التغير في تلك الاستراتيجيات ارتباطاً بالمتغيرات الإقليمية بالمنطقة العربية.

الاعتبار الشخصي، ويتمثل في:

دعم الباحث في مشاركاته الدولية القائمة حالياً بالمشروعات البحثية القومية بالتعاون مع الباحثين بحلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي والأكاديمية الملكية العسكرية البلجيكية ببروكسل.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

التساؤلات الرئيسية: تتركز تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيسي وهو:

كيف تشكل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2011-2017) مصالح بلادها القومية على الصعيدين الدولي والإقليمي في المنطقة العربية؟

وفى إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المصالح والأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2011 – 2017) وتأثيرها على علاقاتها مع الصين الشعبية والاتحاد الروسي في المنطقة العربية؟

2- كيف تحقق الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة العربية؟

خامساً: الإطار الموضوعي والزمني للدراسة:

يمكن بلورة الإطار الموضوعي والزمني للدراسة كما يلي:

1- الإطار الموضوعي:

دراسة وتحليل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي وبما يحقق المصالح القومية الأمريكية أمام الصين الشعبية وروسيا الاتحادية.

2- الإطار الزمني:

الفترة من عام 2011م إلى عام 2017م. حيث تشير البداية إلى اندلاع الثورات العربية في يناير 2011م، ونهاية الدراسة بنهاية عام 2017م، حيث إن السنوات السبع الأولى عقب اندلاع الثورات قد تم خلالها إصدار وثائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، كما شهدت هذه الفترة الكثير من التفاعلات والأحداث والتطورات السياسية والأمنية التي أثرت على تلك الاستراتيجيات والسياسات تجاه المنطقة العربية.

سادساً: الدراسات السابقة:

مقارنة بالدراسات السابقة، حرص الباحث على وضع رؤية متوازنة أكثر اقتراباً من الواقع الصيني، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- دراسة بعنوان "وثيقة الامن القومي الامريكية 2017 – قراءة في استراتيجية دونالد ترامب"، للباحث "يحيى سعيد قاعود علاء عامر الجعب"، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز التخطيط الفلسطيني، قطاع غزة – فلسطين، عام 2018:

أ – أهداف الدراسة:

التعرف على افكار ومفاهيم وثيقة الامن القومي الامريكية 2017، ومعرفة الثابت والمتغير في استراتيجيات الولايات المتحدة في ضوء تغير النظام الدولي.

ب- الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمد الباحث على (منهج التحليل الموضوعي – منهج تحليل النظم – المنهج المقارن).

ج- الاستنتاجات من الدراسة:

لن تستطيع استراتيجية ترامب الشعبوية منح مستقبلاً عالمياً للولايات المتحدة بسبب انسحابها من مجمل القضايا الدولية، وأنها لا تعالج أزمة الغرب بقيادة الولايات المتحددة وإنما تزيدها تعقيداً، فقد احدثت سياسة دونالد ترامب فوضى عالمية نتيجة تصريحاته وسياساته فيما يخص العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، والدليل هو موقفه من القضية الفلسطينية وتشاركه مع الكتلة اليمينية الحاكمة في اسرائيل وسعيه لتطبيق توجه "القومية الجديدة".

إن طبيعة التنافس الحالي للدول الكبرى في الشرق الأوسط هو حضاري وليس أيديولوجي، وبالرغم من شعبوية ترامب وخطابه القومي فالدول الكبرى تنظر لنشر حضارتها وهيمنتها عالميا لكنها تسعى لذلك من خلال تحقيق مصالحها القومية، أي أن الهيمنة الحضارية بهدف تحقيق المصالح وليس بهدف نشر الحضارة، حيث أثبتت الكثير من التجارب التاريخية والشواهد ان الأمم فضلاً عن الدول غالباً ما تنهار من الداخل كمقدمة لانهيارها من الخارج نتيجة لتعثر أدائها الاستراتيجي.

2- دراسة بعنوان "مستقبل القوى الامريكية في النظام الدولي"، للباحثة "منيرة ابو بكر محمد"، جامعة بيروت العربية، بيروت – لبنان، عام 2016:

أ – أهداف الدراسة:

معرفة واستشراف مستقبل القوة الامريكية وفق التحديات السالفة بغية الوصول الى معرفة وضع النظام الدولي مستقبلا إذ أن مستقبل القوة الامريكية يعد المحدد الأساسي في رسم خارطة النظام الدولي القادم.

ب- الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمد الباحث على (المنهج التاريخي – منهج تحليل المضمون – مناهج الدراسات المستقلة).

جـ- الاستنتاجات:

اقامت الولايات المتحدة أحلاف عسكرية وجمعيات سياسية في مختلف مناطق العالم من أجل تعزيز موقعها الدولي بما يتلائم مع تلك الاستراتيجية التي تعترف بموجود (فواعل غير الدول) مع تأكيد الاستراتيجية أهمية تعزيز العمل الجماعي التعاوني.

الولايات المتحدة لديها مزيج من القوة العظمى والنظام الاقتصادي والسياسي والعسكري، ومع إنها تمر بأزمة عاصفة اقتصادية ومالية لكنها تعودت هذه الازمات بدأ من ازمة 1929 لكنها قادرة على تجاوزها وتخطيها.

صحيح أن هناك قوى صاعدة في العالم، ولكن لا قدرة لهذه القوة الصاعدة أن تتفوق على القوة الأمريكية لأنها لم تتفوق في جميع أنواع القوة خلافاً للولايات المتحدة.

يمكن أن تتفوق اقتصادياً، لكن ليست بنفس التقنية والجودة والمنتوجات. ويمكن أن تتفوق اقتصادياً لكن ليس عسكرياً، كما أنه ولا واحدة من القوى الصاعدة لديها القوة الناعمة والمدنية لتتفوق مثل ما لدى الولايات المتحدة.

سابعاً: الإطار المنهجي للدراسة:

من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخى المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج تستخدم الدراسة تطبيق منهج بحثي طبقا للهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدراسة.

فقد اتبعت الدراسة إطاراً منهجياً متكاملاً، وهو ما توصى به الدراسات الحديثة، فقد اعتمدت الدراسة على المناهج البحثية الآتية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:**

إن اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي يتضح بصورة جلية لدى قيام الباحث برصد تطور الاستراتيجيات بشأن الأمن القومي الأمريكي، والقضايا الإشكالية بينها وأبعاد هذه العلاقات، وكذا لدى قراءة وتحليل العقائد السياسية للرئيسيين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترمب خلال فترة الإطار الزمني للدراسة.

2- **المنهج المقارن:**

رغم أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة ولكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، حيث أسهمت الدراسات المقارنة في الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته في العلاقات الدولية عامة والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأمن القومي على وجه الخصوص. (بن ميشري، 2019، ص ص 34-35 ، ص ص 40-44)، وسيتم توظيف هذا الاقتراب في الدراسة من خلال عقد مقارنات بين استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى القومي أو على مستوى الماكرو " مقارنات واسعة " تتضمن مقارنة رؤية هذه الاستراتيجيات لطبيعة النهج الاستراتيجي ومدى التفاعل الدولي والإقليمي، واختلاف الأدوات في تناول مبدأ الواقعية والتفاعل مع القضايا الدولية والإقليمية وأيضاً القضايا الداخلية. علاوة على التعرف على حجم وقوة وأنواع المصالح التي تطمح هذه الدول للحصول عليها في سياساتها بالمنطقة. ومقارنة على مستوى الميكرو "مقارنات أضيق نطاقاً" حيث تقتصر على

المقارنة بين الاستراتيجيات الأمريكية ارتباطاً بالمنطقة العربية والقوى الإقليمية بالشرق الأوسط (دول الجوار الإقليمي).

3- أداة المقابلة لجمع المعلومات: (سرحان، 2015)

تعتبر المقابلة كوسيلة معاونة في الدراسة، تتسم بالمرونة النسبية عن الأدوات البحثية الأخرى في تجميع البيانات والمعلومات ذات الأهمية والارتباط بأهداف البحث من الأفراد المنتمين لجماعة الصفوة للتعرف على اتجاهاتهم أو خبراتهم ومواقفهم تجاه قضايا أو ظواهر معينة. وتستعين الدراسة بهذه الأداة البحثية من خلال إجراء الباحث: مقابلة مفتوحة مع أحد المسئولين الأمريكيين المعنيين بقضايا الأمن القومي بحكم وظيفته السابقة بالبيت الأبيض خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس الأمريكي باراك أوباما. وقد جاءت المقابلة في صورة مباشرة بالالتقاء المادي بهذه الشخصية في مقر عمل الباحث بأبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. ولم يفت الباحث إعمال الضوابط والإجراءات العلمية المتبعة في الاعتماد على هذه الوسيلة في الحصول والوصول للمعلومات حيث يحتفظ بسجلات مكتوبة ومرئية لكل ما يتعلق بهذه المقابلة.

وقد لجأ الباحث لهذا النمط من المقابلات نظرا لما يوفره من مرونة مطلقة وحرية كبيرة للباحثين والمسئولين من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم وتقييماتهم لأداء وفعالية استراتيجيات وسياسات الأمن القومي لبلادهم أو للدول المتعاونة أو المتنافسة معها، علاوة على التعرف على مقترحاتهم الخاصة بسبل وسياسات الحفاظ على الأمن القومي في المنطقة العربية. كما تستعين الدراسة أيضا بنمط المقابلة المقننة، والتي تعتمد على توجيه أسئلة معينة بذاتها إلى بعض مسئولي وخبراء الأمن القومي.

ثامناً: أقسام الدراسة:

ولما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي يتعلق بالإشكالية الرئيسية: كيف تشكل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2011-2017) مصالح بلادها القومية على الصعيدين الدولي والإقليمي في المنطقة العربية؟، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة

ومقتضياته، تشمل هذه الدراسة فضلاً عن المقدمة مبحثان رئيسيان، وخاتمة حول نتائج الدراسة وأهم التوصيات:

يعرض المبحث الأول: استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2011 – 2013).

كما يعرض المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2014 – 2017).

وتعرض الخاتمة: أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2011 – 2013)

1- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2010 ولصالح خمس سنوات تالية: (U.S. NSS 2010)

أصدرت إدارة أوباما وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في السابع والعشرين من شهر مايو 2010، وهي الأولى في عهده والثانية عشر منذ بدأت الإدارات الأمريكية بإعداد تلك الوثيقة.

أ – مشتملات الوثيقة:

تألفت تلك الوثيقة من أثنين وخمسين صفحة، متضمنة التقديم الرئاسي، وأربعة عناصر شملت مقدّمة، وخلاصة ومحورين رئيسيين:

- **المحور الأول (النهج الإستراتيجي)، وتضمن البيئة الإستراتيجية ارتباطاً بالأوضاع الدولية الحالية، والنهج الاستراتيجي للوصول للوضع العام الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، وبناء المؤسسات الأمريكية، ومتابعة المشاركات الأمريكية الشاملة دولياً، وتعزيز نظام دولي عادل ومستدام، وتعزيز القدرات الوطنية. (U.S. NSS 2010, P. 7-16)**
- **المحور الثاني (تعزيز المصالح القوميّة)، وتضمن عنصر الأمن، ويشمل تعزيز الأمن والمرونة في الداخل الأمريكي، وتعطيل وتفكيك وهزيمة تنظيم القاعدة وإحباط أنشطته العنيفة، وملاحقة المتطرفين في أفغانستان وباكستان، وفي جميع أنحاء العالم، واستخدام القوة، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وتأمين المواد النووية، وأولوية السلام والأمن وتعظيم الفرص في الشرق الأوسط الكبير، والاستثمار في قدرات الشركاء الأقوياء والقادرين على العمل، وتأمين الفضاء الإليكتروني.**

كما تضمن عنصر الازدهار، ويشمل تعزيز التعليم ورأس المال البشري، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتحقيق متوازن ومستدام، وتسريع الاستدامة، وإنفاق أموال دافعي الضرائب. وقد تضمن هذا المحور أيضاً عنصر القيم الأمريكية ويشمل تعزيز قوة المثل الأمريكية، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج، وتعزيز الكرامة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، والنظام الدولي (تطورات النظام العالمي في أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والباسيفيك)، وضمان تحالفات قوية، وبناء التعاون مع مراكز النفوذ الأخرى في القرن الواحد والعشرين، وتعزيز المؤسسات والآليات الخاصة بالتعاون واستدامة التعاون على نطاق عالمي. (U.S. NSS 2010, P. 17-50)

ب– <u>تحليل الوثيقة:</u>

- تدعو الوثيقة إلى أهمية العلاقة بين واشنطن وبكين، حيث تقوم الصين بدوراً نشطاً في الشؤون الدولية، وإن كان على الصين أن تقوم بذلك بشكل مسئول.
- ولتوسيع الشراكات بهدف دفع قوى صاعدة مثل الصين والهند للمشاركة في تحمل الأعباء الدولية، وبما يفسح الطريق للقوتين الآسيويتين للتفاعل مع الولايات المتحدة في (استراتيجية إيندو–باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة – Free and Open Indo-Pacific Strategy "FOIP")، وهي رؤية يابانية (مقابلة: بروفيسور/ ساتوشي إيكيوتشي، 2018). وتقود هذه الرؤية اليابانية حالياً الولايات المتحدة وتطلق عليها (الرباعية – Quad)، وتشارك فيها حتى الآن "اليابان والولايات المتحدة والهند وأستراليا"، تحقق أهداف اقتصادية ضخمة في دول المحيطين الهادي والهندي وصولاً لدول المنطقة العربية والجوار الإقليمي وحتى أفريقيا، وقد أُعلن عنها أول مرة بواسطة شينزو آبي رئيس وزراء اليابان خلال مؤتمر "تيكاد – TIKAD" المنعقد عام 2016 في نيروبي، وتعمل من خلال ثلاث مجالات، الأول: تطوير بيئة للسلم والاستقرار والازدهار العالميين وتقاسم القيم العالمية، والثاني: معالجة القضايا العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتعزيز الأمن البشري، والثالث: والدبلوماسية الاقتصادية التي تهدف إلى "نمو الجودة" جنبا إلى جنب مع البلدان النامية، والمساهمة في التنشيط الإقليمي). (FOIP, 2017) حيث يحاول أوباما احتواء أخطاء المبادرة الأمريكية الشرق الأوسط الكبير (The Greater Middle East - GMI, 2004). والتي ترى في الشرق الأوسط تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وهي تشكل أربع محاور رئيسية (سياسي ويهدف لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، ومَعرفي ويهدف لبناء مجتمع معرفي، واقتصادي ويهدف لتوسيع الفرص الاقتصادية).

- وللتصدي الأمريكي لتنامي القوة العسكرية للصين، والتلويح بالردع بأن الولايات المتحدة الحق في الاستعداد لتنامي القوة العسكرية الصينية لضمان حماية مصالحها ومصالح حلفائها.
- والتخلي عن سياسة الحرب الوقائية التي انتهجها سلفه جورج بوش، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف وليس القوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة النظام العالمي، وهو ما يعبر عن عقيدة "العالمية/ الدولية" التي تقدم القوة الثقافية والقوة الناعمة عن القوة العسكرية لفرض إرادة الولايات المتحدة وبرامجها في الدولة الأخرى.
- ومحاولة التواصل مع الدول العدائية، مع تحذير إيران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأن أمريكا تمتلك وسائل متعددة لعزلهما إذا تجاهلتا الأعراف الدولية. ويشير هنا للاستمرار في ترتيبات الاتفاقية النووية مع إيران كخطوة لاستقرار المنطقة ارتباطاً.
- ولتعزيز المؤسسات الدولية وبلورة العمل الجماعي الذي يخدم المصالح المشتركة مثل محاربة التطرف المتصل بالعنف ووقف انتشار الأسلحة النووية وتأمين المواد النووية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام وإيجاد حلول تعاونية لخطر التغير المناخي.

2- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2013 (القيم والمصالح):

أ – وثيقة استراتيجية الأمن القومي 2013 (لم يتم نشرها بأرشيف البيت الأبيض):

توصل الباحث إلى نسخة إلكترونية لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تم نشرها بالموقع الإليكتروني الأمريكي "AcqNotes – USA". (U.S. NSS 2013) وقد قام الباحث بطرحها على متخصصين أمريكيين حيث توصل إلى أن هذه الوثيقة قد تم وضعها في مطلع عام 2013 بواسطة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك السيدة هيلاري كلينتون، وأنه لم يتم إدراج الوثيقة بأرشيف موقع وزارة الخارجية الأمريكية نظراً لعدم اعتمادها من الرئيس الأمريكي أوباما، وذلك بناءً على الآتي: (مقابلة: دبلوماسي أمريكي، 2018)

- **انقسم صناع القرار الأمريكيون بالبيت الأبيض خلال الثورات العربية إلى معسكرين، الأول بقيادة أوباما المهتم بالقيم الأمريكية ويحث الرؤساء بدول الثورات على التنحي، والثاني تقوده هيلاري كلينتون وزير الخارجية والمهتمة بالمصالح الأمريكية، ومن ثم كانوا يحبذون عدم التخلي عن الرؤساء المطلوب تنحيهم خاصة الرئيس المصري حسني مبارك، من منطلق أن المنطقة ستعاني من الفوضى لعقود، مما سيؤثر بشدة على المصالح الأمريكية أمام منافسيها العالميين. وهو ما ذكرته هيلاري كلينتون بالفعل في مذكراتها بعنوان خيارات صعبة. (كلينتون، 2014)**
- **في مطلع عام 2013 ومع بداية تفشي الفوضى بالمنطقة العربية من خلال الحروب الأهلية في سوريا وليبيا وانتشار الإرهاب في عدة بؤر هامة بالمنطقة، قدمت هيلاري كلينتون مقترح وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكاد أوباما أن يقرها، إلا أنه فضل العمل ببعض منها في إطار القيم والمصالح الأمريكية دون نشرها تجنباً لنقد معارضيه الشديد.**

ب- مشتملات الوثيقة:

وهي وثيقة معدلة (مدققة) لاحتواء نتائج الثورات العربية التي نشبت عام 2011، وقد تألفت الوثيقة من أربعة عشر صفحة، متضمنة مقدمة وخلاصة وخمسة محاور رئيسية:

- المحور الأول (قيادة النظام العالمي)، ويتضمن التحول من الغرب إلى الشرق ومن الدول إلى الجهات غير الحكومية، وانتشار النفوذ وعدم الثقة، والمؤسسات/ المنظمات العالمية. (U.S. NSS 2013, P. 2-5)
- المحور الثاني (التهديدات)، ويتضمن أمن المعلومات، والإرهاب، والأسلحة النووية. (U.S. NSS 2013, P. 5-7)
- المحور الثالث (الوصول للموارد الاستراتيجية والشرق الأوسط)، ويتضمن الربيع العربي وإيران، التعارض بين المصالح القومية والقيم. (U.S. NSS 2013, P. 7-9)
- المحور الرابع (قيادة اقتصاد العولمة)، ويتضمن المزايا التنافسية والاستثمارات المحلية، والتجارة العالمية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والاتفاقيات الثنائية. (U.S. NSS 2013, P. 9-11)
- المحور الخامس (تعزيز القوة العسكرية والدفاع عن الوطن)، ويتضمن بناء قوة عسكرية من أجل الغد، وعقيدة استخدام القوة. (U.S. NSS 2013, P. 11-13)

جـ- <u>تحليل الوثيقة:</u>

- في جمع دقيق بين المصالح والقيم الأمريكية، تنص وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2013 على أن الولايات المتحدة ستقود النظام الدولي، حيث تكون الولايات المتحدة أول دولة تعمل لتشجيع الاستقرار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القيم الديمقراطية، وحماية المصالح الاستراتيجية العالمية.
- الجمع بين المصالح والقيم الأمريكية، فبمراجعة البوابة الإلكترونية الرسمية للمخابرات المركزية الأمريكية، صفحة دولة "تايلاند"، والتي لها اتفاقية عسكرية استراتيجية مع الولايات المتحدة، نجد في بند "Introduction" الفقرة الثانية بالحرف "في أواخر مايو 2014 قام الجيش الملكي التايلاندي بـ(انقلاب) ضد الحكومة المؤقتة، وتم (تعيين) رئيس الجيش الجنرال برايوت تشان رئيساً للوزراء في أغسطس 2014". (U.S. CIA, 2014) في المقابل في صفحة "مصر"، في الفقرة الثانية السطر الثالث وبعده، مذكور بالحرف "بعد احتجاجات عنيفة خلال ربيع

عام 2013 ضد حكومة مرسي والإخوان المسلمين، تدخلت القوات المسلحة لـ(إزاحة) مرسي من السلطة في يوليو عام 2013، وعُين بدلا منه الرئيس المؤقت عدلي منصور. وفي يناير عام 2014، وافق الناخبون على الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء. وفي مايو عام 2014 تم (انتخاب) عبد الفتاح السيسي رئيساً". (Ibid, U.S. CIA, 2014) فرغم رفض الإدارة الأمريكية لما حدث في مصر في يونيو عام 2013 واعتباره خروج شعبي عن الشرعية إلا أنها لم تصفه رسمياً بـ "الانقلاب العسكري"، وتعبيراً عن رفضها قامت بتعليق مساعدتها لمصر لتستكملها في أبريل 2015 وتصف ما حدث في مصر بـ(التغيير)، في محاولة لاستعادة العلاقات الأمريكية، المصرية.

- يجب أن تظل الولايات المتحدة على استعداد لإنشاء شراكات مع العالم، نظراً لأن النظام الدولي سيصبح أكثر ديناميكية وبما يتطلب القدرة على التكيف، في إشارة لتحالفات استراتيجية قائمة كالناتو ومخططة كاستراتيجية إندو–باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة.
- المرونة والإبداع في إدراك وحل المشاكل الدولية المعقدة سيعين الولايات المتحدة على تحقيق إستراتيجيتها ويقلل من الخسائر الجيوسياسية مستقبلاً، خاصة في المنطقة العربية، وذلك في إشارة للاتفاقية النووية الإيرانية وحل الدولتين للقضية الفلسطينية، ومواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب.
- الاعتماد على المنهج العقائدي للسياسة أو الجهل بالسياق الدولي والتاريخي سيؤدي إلى فشل حقيقي. يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتساؤل حول الافتراضات الأساسية للسياسة الخارجية عندما يتحقق النجاح.
- يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذ استراتيجيات واقعية لحل مشاكل محددة عندما تتعارض مصالحها مع قيمها.

- إن قيم الولايات المتحدة الوطنية الأساسية ومصالحها الاستراتيجية الدولية لن تتماشى بشكل دائم، ومن ثم، وجب على الولايات المتحدة وضع خطة لتحقيق التوافق بين الأمرين دائماً وفي كافة المجالات.
- يجب على الولايات المتحدة أن تنظر بعناية في مصالحها وقيمها في الداخل قبل النظر في تلك التي تتجاوز حدودها، في إشارة لتقليص التدخل ببرامج الديمقراطية في الدول، خاصة تلك التي واجهت الثورات حديثاً في المنطقة العربية.
- أصبح أمن الولايات المتحدة واستقرارها مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار دول العالم الأخرى. خاصة تلك الدولة التي تعرضت لظروف أمنية متردية في منطقة الشرق الأوسط.
- تعتبر الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية دليلاً واضحاً للحلفاء والخصوم على نوايا وقدرات الولايات المتحدة، حتى يتمكنوا من اختيار البقاء ضمن النظام الدولي كمشاركين ناجحين.

المبحث الثاني

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

الصادرة خلال الفترة (2014 – 2017)

أولاً: استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي

1- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2015 (الصبر الاستراتيجي):

في السادس من فبراير عام 2015، خلال فترته الرئاسية الثانية، أصدر أوباما إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الثانية في عهده. (U.S. NSS 2015)

أ – مشتملات الوثيقة:

تتألف من تسع وعشرين صفحة، متضمنة مقدمة وخلاصة وأربعة محاور رئيسية كالآتي:

- **المحور الأول (الأمن)، ويشمل تعزيز قدرات الدفاع الوطني، وتعزيز قدرات الأمن الداخلي، ومكافحة تهديد الإرهاب المتزايد، وبناء القدرات لمنع نشوب الصراعات، ومنع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة تغير المناخ، وضمان إمكانية الوصول للساحات المشتركة، بهدف تحقيق الأمن السيبراني وأمن الفضاء والأمن الجوي والبحري، وتعظيم معايير الأمن الصحي العالمي.**
- **المحور الثاني (الإزدهار)، ويشمل تفعيل الاقتصاد القومي الأمريكي، وتطوير قدرات أمن الطاقة، والريادة في العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي، والقضاء على الفقر.**
- **المحور الثالث (القيم)، ويشمل التعايش بالقيم الأمريكية، وإعلاء مبدأ المساواة، ودعم الديمقراطيات الناشئة والحريات وحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني وصغار القادة، ومنع الجرائم والإبادة الجماعية، وبما يمكن من تنشأة مجتمعات مدنية خالية من العنف والتطرف، لديها شباب قادر على الإنجاز والابتكار.**
- **المحور الرابع (النظام العالمي)، ويهدف لبناء نظام قائم على القواعد تقدمت بها القيادة الأمريكية لتعزيز السلام والأمن والفرص من خلال تعاون أقوى لمواجهة**

التحديات العالمية". وهو يوضح أسلوب تخطيط الولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة العالمية من خلال فرض النفوذ الإقليمي في ست أقاليم رئيسية في العالم وهي آسيا والباسيفيك، وأوروبا، والشرق الأوسط والذي يتضمن دول المنطقة العربية والجوار الإقليمي، وأفريقيا، وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

- ولتأمين فاعلية هذا المحور، تعتمد الولايات المتحدة منذ عقود على خطة تأمين نطاقات المسؤولية بواسطة القيادات العسكرية الأمريكية. (مقابلة: مع د. بروك أ. سميث–ويندسور، 2018)، الملحق رقم (1) يتضمن خريطة توضح نطاقات المسئولية للقيادات العسكرية الأمريكية لتأمين النظام العالمي طبقاً للترتيبات الأمريكية.

ب– <u>تحليل الوثيقة:</u>

- تعد وثيقة 2015 تحديثاً لوثيقة 2010، ووثيقة 2013 التي لم تقر. وقد رسمت وثيقة 2015 الخطوط العريضة لأولويات أوباما خلال العامين الأخيرين (قبل نهاية ولايته الثانية)، مع التأكيد أن الكثير من المشاكل يمكن حلها سلمياً وهو ما يستدعي التحلي بـ "الصبر استراتيجي".
- التزام الولايات المتحدة بالقيام بدور قيادي فيما يتعلق بالقضايا العالمية الملحة، مع تجنب التدخل في الشأن الداخلي المباشر.
- تتلخص التحديات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في الخارج في التطرف العنيف والعدوان الروسي وهجمات الانترنت والتغير المناخي. وأن أفضل تعامل معها يكون عن طريق حشد التحالفات الدولية.
- مواصلة الحرب ضد الإرهاب مع استمرار الإلتزام بقيادة التحالف الدولي لإضعاف وهزيمة تنظيم "داعش" والعمل مع الحلفاء الأوروبيين على عزل روسيا بسبب دعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا.
- ضمان استمرار الريادة الأمريكية كعنصر أساسي في تشكيل مسار طويل الأجل في منطقة المحيط الهادي لتعزيز الاستقرار والأمن لضمان احترام الحقوق والحريات

العالمية (من وجهة النظر الأمريكية)، وأظنه لتحقيق ذلك استهدف تقويض قدرات الصين وكوريا الشمالية من جانب ودعم حلفاء الولايات المتحدة في نفس الإقليم من جانب آخر، وذلك لمواجهة النزاعات المتزايدة بشأن الحدود البحرية وتصاعد مخاطر التسلح النووي والنفوذ التوسعي لخصوم الولايات المتحدة، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، حيث يُنتظر من آسيا وحدها تقديم 50% من مصادر النمو الأمريكي خلال السنوات الخمس القادمة. كذا تعزيز تحالف أمني أمريكي دائم مع أوروبا (الإتحاد الأوروبي والناتو)، مقابل تقويض التحالفات الأسيوية. ودعم شرق أوسطاً أكثر سلاماً وإزدهاراً، وهنا وضح تحول الرئيس الأمريكي باراك أوباما من مبدأ "الدولية" الذي انتهجه خلال فترته الرئاسية الأولى ارتباطاً باستراتيجيته الصادرة عام 2010، إلى مبدأ "الواقعية"، حيث قرر أوباما العمل باستراتيجية القيادة من الخلف – Leading From Behind". كما ركز باراك أوباما في ها المحور على تعظيم استثمارات الولايات المتحدة في أفريقيا، والتي تعتبر مسرح تنافس اقتصادي هام خاصة في الفترة القادمة بين قوتين عظمتين وهما الولايات المتحدة والصين. كمار ركز على دعم وترسيخ علاقات اقتصادية وسياسية أكثر عمقاً مع الأمريكيتين.

(U.S. NSS 2010, P. 12-13 & P. 17-47) – (U.S. NSS 2015, P.23-28)

جـ- ردود على استراتيجيات الأمن القومي الامريكي 2015:

ظهرت عدة آراء وتصورات وتقييمات بشأن استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي 2015 يمكن تلخيصها كالآتي:

- رأي عبرت عنه وكالة أنباء روسيا اليوم بالعربية في السابع من فبراير عام 2015، حيث ذُكر أن "استراتيجية الأمن القومي الجديدة تثير أسئلة أكثر مما توفر أجوبة لمواجهة التحديات في العالم، بل يذهب البعض إلى أن هذه الاستراتيجية ما زالت ضبابية وتؤدي إلى تشتيت الهدف الأساسي وهو القضاء على الإرهاب".
- رأي آخر عبرت عنه صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في السابع من فبراير 2015، أن مستشارة الأمن القومي الأمريكي "سوزان رايس" استنكرت حملات

«التهويل» حول الأزمات العالمية المختلفة، واصفة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الآن، بأنها "لا شيء مقارنة بتلك التي واجهتها في الماضي ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي". وقالت الصحيفة، في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني، السبت، إن رايس دافعت عن أوباما ضد المنتقدين الذين يُحملونه مسؤولية العديد من الانفجارات الجيوسياسية التي وقعت جميعها، على ما يبدو، بشكل مفاجئ، وقالت رايس إن «إدارة أوباما ستتخذ موقفا قويا في جهودها للتصدي للعدوان الروسي في أوكرانيا ودحر تنظيم داعش في العراق وسوريا".

- كان الكاتب الأمريكي "ميكا كينزو – Micah Zenko" قد لاحظ أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015 تصف الحرب بأنها "تضال جيلي" في أعقاب حرب العراق عام 2003، والثورات العربية عام 2011، والتي ستعيد تعريف المنطقة وكذلك العلاقات بين المجتمعات وبين المواطنين وحكوماتهم. (U.S. NSS 2015, P.3) وفي نفس السياق أشار لتصريحات أدلى بها النائب الجمهوري، ماك ثورينبيري، وصف فيها الحرب بأنها "تضال متعدد الأجيال" وأنه، بلا لف أو دوران، لا توجد وسيلة غير مكلفة لكسب تلك الحرب، فيما وصفها السيناتور الجمهوري، جون ماكين، بأنها حرب جيليه للحضارة أمام الأعداء الشرسين. (ZENKO, 2015)
- وقد توقع "كريس ستايروولت – Chris Stirewalt" المحلل السياسي الأمريكي الذي حل ضيفاً ببرنامج "America News Room" على قناة "Fox News" الأمريكية يوم السابع من فبراير 2015، أن هناك عدة ملاحظات في استراتيجية الرئيس أوباما بشأن الأمن القومي، حيث إنها بالتأكيد ستكون محدودة الإطار كعادة استراتيجيات أوباما البائسة التي يطرحها بين حين وآخر. وأنه يتوقع أن أوباما سيقدم نقاط معينة يفسر من خلالها سياسته الخارجية العجيبة وتصرفاته تجاه قضايا الإرهاب والأمن، وخصوصاً "داعش"، مشيرا إلى أن آخر استراتيجية أمنية تتعلق بالسياسة الخارجية كشف عنها أوباما كانت في عام 2010، وكانت تتضمن

التعامل بالدبلوماسية مع روسيا في العلاقات الخارجية، وسحب القوات الأمريكية من العراق، والعمل على تحسين الاقتصاد الأمريكي وإخراجه سريعاً من آثار الأزمة المالية العالمية. وأوضح ستايروولت أن الولايات المتحدة تواجه الكثير من التحديات الأمنية فى الوقت الحالي ومنها الحالة الأمنية المتردية فى اليمن، والأحوال العسكرية السيئة في شرق أوكرانيا.

2- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2017 (أميركا أولاً):

أ – مشتملات الوثيقة: (U.S. NSS 2017)

في الثامن عشر من شهر ديسمبر عام 2017، والذي يتزامن مع نهاية العالم الأول من الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي الخامس والأربعين "دونالد ترامب" صدرت إستراتيجية الأمن القومي الرابعة عشر، وتتألف من خمس وخمسين صفحة، متضمنة مقدمة وأربع إرتكازات رئيسية للإستراتيجية الأمريكية، والسياق الإقليمي للإستراتيجية، وخلاصة عامة.

وترى إدارة ترامب أن استراتيجيته تنتهج مبدا "الواقعية"، حيث تعترف بالدور المركزي للسلطة في السياسة الدولية، وتؤكد أنّ الدول القوية وذات السيادة هي أفضل أمل لعالم سلمي، وتحدد بوضوح مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وأنها مبنية على المبادئ لأنها ترتكز على تعزيز المبادئ الأمريكية التي تنشر السلام والازدهار في مختلف أنحاء العالم. (US Department of State, 2017)

ب- إرتكازات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017:

قامت استراتيجية ترامب 2017 على أربعة إرتكازات استراتيجية، وهي: حماية الوطن والشعب وطريقة الحياة الأمريكية، وتعزيز الرخاء الأمريكي، الحفاظ على السلام عبر القوة، والدفع قدماً بنفوذ الولايات المتحدة. (Ibid, U.S. NSS 2017, P. 7-44)

ويمكن توضيحها بشكا أكثر تفصيلاً كالآتي:

- حماية الوطن والشعب الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية، وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتق الرئيس ترامب الملتزم بحماية الشعب الأمريكي والوطن ونمط الحياة

الأمريكية. ولتحقيق الإرتكاز الأول عملياً على الأرض، تم فرض المزيد من إجراءات حظر السفر للولايات المتحدة لمواجهة خطر الهجرة نتيجة للازمات داخل حدود الوطن العربي، وكذا بناء أسوار عازلة مع دولة مثل المكسيك من خلال إعادة إحياء مفهوم الحدود الذي وصفه بأنه ركناً وقائياً ودفاعياً لمنع الهجرة غير الشرعية.

- تعزيز الرخاء الأميركي من أجل اقتصاد قوي يحمي الشعب الأمريكي، ويدعم نمط حياته، ويحافظ على القوة الأمريكية. ولتحقيقه لجأ ترامب للحرب التجارية ضد الصين، والتي ستفرز أزمة اقتصادية قد تهدد العالم ربما أقوى من أزمة عام 2008.
- الحفاظ على السلام من خلال القوة، وقد قام ترامب بدفع حجم كبير من القوات الأمريكية لمنطقة الخليج العربي والتي من مهامها الرئيسية ردع إيران التي هددت بغلق مضيق هرمز وتهديد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة، كما أن القوات الأمريكية المتواجدة بالقواعد العسكرية بالمنطقة والقوات التي تم دفعها فيما بعد جسدت أيضاً ردعاً استراتيجيا للقوى العالمية المنافسة (الصين وروسيا). وقد وضع ترامب في استراتيجية أربع مصادر تحدي وتهديد رئيسية وهي الصين وروسيا وإيران والإرهاب.
- الدفع قدماً بنفوذ الولايات المتحدة كقوة تقف إلى جانب الخير طوال تاريخها، وستستخدم نفوذها للنهوض بمصالحها وإفادة البشرية. وهو الإرتكاز الذي قد يواجه تحدياً كبيراً أمام النفوذ الروسي في سوريا.

جـ- <u>تصور الاستراتيجية للشرق الأوسط:</u> (Ibid, U.S. NSS 2017, P. 7-48)

أعطى ترامب اهتماماً خاصاً لمنطقة الشرق الأوسط مركزاً على خطورة الإرهاب وعدم الاستقرار مشيراً ضرورة استمرار الولايات المتحدة في تدخلها في المنطقة للقضاء على الإرهاب والذي حدده في إيران وأذرعها المسلحة والتنظيمات الإرهابية المسلحة المحظورة دولياً. ومن ضمن باب الاستراتيجية في سياق إقليمي يوضح التقرير صراحة أن الولايات المتحدة تسعي لتشكيل شرق أوسط ليس مرتعا أو ملاذا للإرهابيين الجهاديين حيث لا

تهيمن عليه قوة معادية لأمريكا مما يسهم في سوق طاقة عالمي مستقر. (GAUSE, 2018) ولم يشر للقضية الفلسطينية كمصدر معتاد لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث أوضح ترامب في استراتيجيته على أن الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يعد التهديد الرئيسي للسلام والإزدهار في المنطقة، من منطلق أن التهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية الجهادية والتهديد الذي تشكله إيران تخلق إدراكاً بأن إسرائيل ليست سببا لمشاكل المنطقة، كما أن الدول قد وجدت بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة، ويقصد ترامب هنا إيران والإرهاب كتهديد مشترك للدول العربية السنة وإسرائيل.

د – <u>الإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية في الشرق الأوسط:</u> (Ibid, U.S. NSS 2017, P. 7-49)

<u>وتضمنت إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية كالآتي:</u>

- إجراءات سياسية كتعزيز التحالفات والشراكات ودعم الإصلاحات السياسية وفض النزاعات الإقليمية وحرمان إيران من انتاج السلاح النووي.
- إجراءات اقتصادية كتشجيع دول المنطقة، بما فيها مصر والسعودية، على مواصلة تحديث اقتصاداتها، والقيام بدور في تحفيز التطورات الإيجابية من خلال الانخراط اقتصاديا ودعم الإصلاحيين، والنهوض بمزايا الأسواق والمجتمعات المفتوحة.
- إجراءات عسكرية وأمنية كالاحتفاظ بالوجود العسكري الأمريكي الضروري في المنطقة لضمان حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجمات الإرهابية، والحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ومساعدة الشركاء الإقليميين على تعزيز مؤسساتهم وقدراتهم، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون، من أجل القيام بجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. ومساعدة الشركاء على شراء الدفاع الصاروخي المتبادل والقدرات الأخرى من أجل الدفاع بشكل أفضل عن التهديدات الصاروخية النشطة، والعمل مع الشركاء لتحييد الأنشطة الإيرانية في المنطقة.

هـ- تحليل الوثيقة:

- **تشيد استراتيجية أوباما بالمؤسسات الدولية التي بنتها الولايات المتحدة، وعلى النقيض من ذلك، يشجب ترامب باستمرار منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وغيرها من الهيئات الدولية. وفي 9 ديسمبر 2017، في بينساكولا، قام ترامب بضرب حلفاء الناتو – ألمانيا على وجه الخصوص – والتي كما لمح، أن ألمانيا لا تدفع للولايات المتحدة ما يكفي لحمايتهم. حيث صرح قائلا "ما لم يرسلوا القليل من هذا التدفق النقدي في طريقنا، فقد لا تحميهم الولايات المتحدة".**
- **ذكرت استراتيجية 2015 روسيا على أنها خصم خطير يجب مواجهته: "إن الجمع بين الطموح الروسي والقدرات العسكرية المتنامية يخلق حدوداً غير مستقرة في أوراسيا، حيث يتزايد خطر الصراع بسبب سوء التقدير الروسي". حتى أن استراتيجية 2017 ذكرت روسيا كتهديد وطالبتها بعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى من خلال "أشكال حديثة من التكتيكات التخريبية". أما على أرض الواقع فنجد الأمر على النقيض من ذلك، حيث يرفض ترامب أن يقول شيئاً سلبياً واحداً عن بوتين أو يعترف بأنه استخدم "التكتيكات التخريبية" للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016. في الواقع، في الأيام التي سبقت إطلاق استراتيجية 2017، أجرى ترامب مكالمتين هاتفيتين وديتين مع بوتين، حيث قام الرجلان، بالاعتماد على القراءات الصادرة عن حكومتيهما، بالثناء على بعضهما البعض.**
- **تقول استراتيجية 2017: "الدبلوماسية لا غنى عنها لتحديد وتنفيذ حلول للصراعات في المناطق غير المستقرة من العالم أقل من التدخل العسكري". ويضيف: "يجب علينا ترقية قدراتنا الدبلوماسية للتنافس في البيئة الحالية وتبني عقلية تنافسية". وعلى النقيض من ذلك، خطط وزير خارجية ترامب، ريكس تيلرسون، لخفض ميزانية**

وزارة الخارجية بمقدار الثلث، كما أن ترامب نفسه قد رفض مؤخراً محاولاته للتفاوض مع كوريا الشمالية.

و – ردود فعل على استراتيجيات الأمن القومي الامريكي 2017:

- على الصعيدين الأمريكي والأوروبي:

أوضحت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت أن اطاحة ترامب بالاتفاق النووي سيلحق ضرراً جسيمة بالأمن القومي الأميركي، ويعزل الولايات المتحدة عن أقرب حلفائها مثلما حدث مع المملكة المتحدة، ووصفت خطاب ترامب حول قضية إيران بالخطاب الهستيري والخطير. بينما اوضحت من جهتها زعيمة الديمقراطيين بمجلس النواب نانسي بيلوسي أن التلويح بإلغاء الاتفاق، حتى ولو لغرض التهديد، هو خطأ تاريخي يهدد الأمن الأميركي في وقت حساس وخطير جداً، بينما اعتبر السيناتور بيرني ساندرز أن رفض ترامب للتصديق على الاتفاق مع إيران يعد الحلقة الأخيرة في سلسلة من التصرفات الخرقاء التي تهدد أمن الأميركيين.

(FISHMAN, Ben and BRATTBERG, 2017)

وقال بوتين خلال اجتماعه مع هيئة القيادة العليا في وزارة الدفاع الروسية اليوم الجمعة الموافق الثاني والعشرين من شهر ديسمبر عام 2017 "لدينا حق سيادي وكل الفرص للرد بشكل مناسب وفي الوقت المناسب على هذه التهديدات المحتملة. إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة تتسم بطابع هجومي وليس دفاعي. دبلوماسيا يمكن القول إنها ذات طابع هجومي، وإذا تحدثنا باللغة العسكرية، فإنها ذات طابع عدواني بالتأكيد، ويجب علينا أخذ ذلك بعين الاعتبار في عملنا. الولايات المتحدة تعمل على تقويض معاهدة الحد من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. وهي تعمل على ذلك بخطوات ثابتة، كما كانت تعمل في وقت سابق بثبات وبإصرار على الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، وفي النهاية، كما نعلم جميعا، فعلت هذا من جانب واحد. إنها بتصرفاتها تنتهك معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى. ويجري الحديث بالتحديد عن البنية التحتية

الهجومية، التي يتم إنشاؤها هناك، الحديث يجري عن انتهاكات من جانب الولايات المتحدة لبنود معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى المبرمة عام 1987. كما يجب توقف تسارع نمو البنية التحتية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، فبلا شك، البنية التحتية للناتو والولايات المتحدة تنمو بوتيرة متسارعة". واعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني أن كلمة ترامب تظهر أنه ضد الشعب الإيراني أكثر من أي وقت مضى وهي مجموعة من الإهانات والاتهامات التي لا أساس لها من الصحة.

- <u>على الصعيد العربي:</u>

رحبت السعودية في بيان باستراتيجية ترامب تجاه إيران، مشيدة برؤيته في هذا الشأن والتزامه بالعمل مع حلفاء واشنطن، وأكدت على ضرورة التزام بالعمل مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها تلك السياسات وتحركات العدوانية الخاصة بإيران. وأشادت كل من الإمارات والبحرين بخطاب الرئيس الأمريكي حول الاتفاق النووي الإيراني، معلنة دعما كاملا للاستراتيجية الأمريكية الجديدة. (JOHNSTON, REITER, SCHUESSLER, LEBOW and NED, 2011, P. 88-166)

وأوضحت وزارة الخارجية الإماراتية، أن النظام الإيراني يسعى من خلال سياساته المختلفة إلى بث الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة الخليج والشرق الأوسط وقد أعربت الخارجية عن ترحيب الإمارات ودعمها للاستراتيجية الأمريكية الجديدة مشددة على ضرورة التزام بالعمل مع الولايات المتحدة وكافة الحلفاء للتصدي لهذه السياسات والنشاطات الخاصة بإيران التي تقوض الاستقرار وتدعم التطرف في المنطقة والعالم. واعتبرت البحرين أن الموقف الامريكي يعد تأكيدا للجميع بضرورة مكافحة الإرهاب ومحاربة كل من يدعمه لنصل بمنطقتنا والعالم أجمع الي مناطق أكثر أمانا واستقرارا. وقد أشادت لهذا بالسياسة الصائبة لترامب وحرصه الشديد على منع نشر الفوضى والتصدي لمحاولات تصدير الإرهاب التي تقوم بها إيران وقد أكدوا

على انها من أكثر الدول تضرراً من السياسة التوسعية للحرس الثوري الإيراني بحسب ما نقلته وكالة الأنباء البحرينية الرسمية.

لم تقدم مصر والكويت دعما صريحاً للإستراتيجية بنفس أسلوب الدول الثلاث السابقة تجاه إيران، حيث أكدت الدولتان أنهما تابعتا عن كثب وباهتمام تفاصيل الاستراتيجية الجديدة. وأوضح المتحدث الرسمي للخارجية المصرية أحمد أبوزيد أن مصر تابعت باهتمام تفاصيل استراتيجية ترامب وما تحتويه من عناصر تحمل أسباب ودواعي لتفاقم القلق المصري البالغ تجاه سياسات إيران التي ستؤدي إلى عدم استقرار تام بالمنطقة مما يؤثر على الأمن القومي العربي اجمع وأمن منطقة الخليج كذلك الذي يُعد امتدادا رئيسي للأمن القومي المصري. وأضاف أن موقف مصر الثابت يدعو إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة انواع السلاح النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من اجل احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهذا ما سوف يعزز من استقرار المنطقة، وإيجاد حلول مستدامة للأزمات التي تمر بها المنطقة. (وزارة الخارجية المصرية، 2017)

وعلى نفس النهج نقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أن الكويت تتابع باهتمام بالغ ما يتضمنه الخطاب الأخير لرئيس الولايات المتحدة من استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران وأن الكويت سبق وأن رحبت بالاتفاق النووي الإيراني بسبب المزيد من الحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة وأهمية تحقيق الالتزام للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط حيث دعا المصدر المسؤول بالخارجية الكويتية إيران للعمل على بناء الثقة في المنطقة من خلال تبني سياسات قائمة على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحسن الجوار.

بينما دافعت وزارة الخارجية السورية عن حليفها الإيراني، وأدانت ترامب ووصفت سياساته بالسياسات العدوانية للإدارة الأمريكية التي توجه ضد مصالح الشعوب،

حتى تزيد من اجواء التوتر في المنطقة والعالم فوفقا لما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية عن مسؤول بالخارجية السورية إن ما أعلنه ترامب بمثابة انقلاب للإدارة الأمريكية على الاتفاق النووي واستخدامه كلغة تهديد أمر يعد مرفوض ويتناقض مع الأعراف والمواثيق الدولية وخصوصا أن إيران التزمت بالاتفاق بشكل صارم. وأضاف أن تهديد الإدارة الأمريكية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران وفرضها عقوبات تعنتيه جديدة عليها يظهر بشكل جلي عدم احترام الولايات المتحدة للمواثيق ولالتزامات المفروضة بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويظهر عدم إمكانية الوثوق بالمواقف التي تتخذها هذه الإدارة تجاه الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي.

(KRIEG, 2017, P. 85-139)

وبالتالي يمكن ملاحظة ان السياسات المتبعة وفق استراتيجية الأمن القومي الخاصة بترامب تثير الكثير من اللغط والتوتر على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الخارجي هي موجه بشكل فج اتجاه المصالح الامريكية معرضة الأمن الدولي للخطر وتزيد من حدة الصراعات والاختلافات الدولية مما يزيد الاحتقان، وعلى الصعيد الداخلي يري النخب بان اتجاهات ترامب جنونية وغير محسوبة توقع الولايات المتحدة ومصداقيتها في مأزق.

ثانياً: مقارنة بين استراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي الصادرتين في 2015 و2017:

1- في مقال سوزان رايس (مستشارة الأمن القومي في إدارة أوباما) في صحيفة «نيويورك تايمز» يوم 20 ديسمبر 2017، ذكرت أن «استراتيجية الرئيس ترامب للأمن القومي تمثل ابتعاداً عن خطط سابقيه من الديمقراطيين والجمهوريين، وترسم صورة قاتمة ومفزعة لعالم خطير بصورة استثنائية، يوجد فيه دول معادية وتهديدات حالة. لا يوجد (في الوثيقة) ذكر لقوة أميركا العسكرية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية التي لا ينافسها أحد، أو للفرص القائمة للتوسع في الرخاء والأمن والحرية من خلال قيادة مبدئية، وكلها أساس السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. (RICE, 2017)

2- في استراتيجية 2017 لم يُناقش الشرق الأوسط إلا في جزء واحد قصير جُمعت فيه شتي عناصر التوسع الإيراني مع انهيار الدولة والأيديولوجيات الجهادية والركود الاجتماعي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط وخاصة المشتركة في ثورات الربيع العربي بالإضافة الي الخصومات الإقليمية كمولدات واسباب رئيسية الي عدم الاستقرار سواء في المنطقة أو تأثيرا بالسلب على المجتمع العالمي والامريكي بشكل خاص من خلال الهجرة وغيره، إلا أنها لم تقدم أي علاج ناجع. كما أن الوثيقة تبعد النظر عن المقارنة والمقاربة مع استراتيجية أوباما فيما يخص التحول الديمقراطي وفك الارتباط على التوالي، كما انها تقدم بدائل قليلة عنهما، فلا توضح أكثر من انها ستكون "واقعية" فيما يخص توقعات الولايات المتحدة بشأن المنطقة مما يؤدي الي تنبيه خافت للتأهب. (GAUSE, 2018)

3- <u>أبعاد الاختلافات بين استراتيجيتي 2015، 2017:</u>

أ – لا تشير استراتيجية ترامب 2017 إلى الاحتباس الحراري باعتباره تهديداً للأمن القومي الأمريكي وللأمن العالمي. أما استراتيجية أوباما 2015 فأكدت على أن الاحتباس الحراري يعد "أعلى المخاطر الاستراتيجية". في الوقت الذي تقول استراتيجية 2017، بدلاً من الدعوة لقيادة الولايات المتحدة لمحاربة الاحتباس الحراري، أن "زعامة الولايات المتحدة أمر لا غنى عنه لمواجهة أجندة الطاقة المضادة للنمو والتي تضر بالمصالح الاقتصادية وأمن الطاقة في الولايات المتحدة". هذا هو الأساس المنطقي لانسحاب ترامب من اتفاقيات باريس المناخية.

ب- لا تتعهد استراتيجية 2017 بتوسيع التجارة الحرة، بخلاف استراتيجية 2015 التي تعهدت "بتعزيز صفقات التجارة عالية المستوى. فرغم أن استراتيجية 2017 تقدم التزاماً في عمقها، بـ "متابعة اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية مع البلدان التي تلتزم بالتجارة العادلة والمتبادلة"، فإن هدفها الرئيسي هو "مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة" من خلال آليات انتقامية، وكما يحدث بين الولايات المتحدة والصين حالياً.

جـ- ليس في استراتيجية 2017 ما يروج للديمقراطية، على عكس استراتيجية 2015، التي ذكرت صراحة أن "الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبط بكل ما يتعلق بالأمن

القومي"، وكأن ترامب يضع "القيم الأمريكية"، التي اعتادت الولايات المتحدة أن تعتبرها قيماً عالمية، إلى قسم فرعي صغير في الوعي الأمريكي قارب من الانتهاء.

د – لا تولي استراتيجية 2017 الأهمية الكافية للتعاون الدولي. بل تؤكد على حماية "السيادة الأمريكية" من التهديدات، ومن ثم فهي مختلفة تماماً عما تم طرحه في استراتيجية 2015، والتي تعهدت بنظام دولي قائم على القواعد يعزز السلام والأمن والفرص من خلال تعاون أقوى لمواجهة التحديات العالمية، مما يشير لأن ترامب يفضل التنافس وليس التعاون.

ثالثاً: عقائد أوباما وترامب في السياسة الخارجية الأمريكية:

1- عقيدة أوباما:

في أبريل 2016 نشر الصحفي الأمريكي جيفري جولدبيرج في مجلة أتلانتيك الأمريكية حواراً مطولاً مع الرئيس باراك أوباما تحت عنوان "عقيدة أوباما"، تناول خلاله نقاط عدة ومن ضمنها سياسة أوباما الخارجية، حيث قال إنه ذات يوم، سألت الرئيس كيف يعتقد أن المؤرخين قد يفهمون سياسته الخارجية. وقد أوضح أوباما عقيدته خلال فترتي رئاسته ضمن أربع عقائد للسياسة الخارجية الأمريكية، أن هناك أربع عقائد تمثل المدارس الرئيسية لفكر السياسة الخارجية الأمريكية. الأولى تسمى (الانعزالية – Isolationism)، وقد رفضها أوباما بعيداً عن متناوله كرئيس للولايات المتحدة، حيث قال: "العالم يتقلص باستمرار، الانسحاب لا يمكن الدفاع عنه". أما العقائد الثلاث الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية فهي "الواقعية – Realism"، و"التدخل الليبرالي – Liberal Intervention" و"العالمية أو الدْوَلِية – Internationalism". وكان أوباما يرى خلال فترة رئاسته الأولى ضرورة انتهاج العقيدة (العالمية/ الدْوَلِية) بهدف تعزيز المنظمات المتعددة الأطراف والمعايير الدولية. (GOLDBERG, 2016)

ارتأى أوباما أن مذهب "التدخل الليبرالي" ليس ناجحاً، حيث يعتمد على القوة العسكرية والمساعدات الإنسانية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة التي تفرض إرادتها في مجالات الاهتمام. لذلك، فكر أوباما، خلال فترة ولايته الأولى، فتبني عقيدة "الدْوَلِية". وتقوم

"الدْوَلِيةِ" على أن الدول تحدد هويتها الوطنية ومصالحها بطريقة تؤكد القواسم المشتركة بينها وبين الدول الأخرى. تعتقد الدول التي تنتهج "الدْوَلِيةِ" أنها تستطيع تحقيق مصالحها في السياسة الخارجية من خلال التفاعل والتعاون الوثيق مع الأخرين. فيتم تجاهل فكر "الانعزالية" لصالح تطوير روابط أوثق مع دول أخرى في مجالات سياسية مختلفة. وتفترض "الدْوَلِيةِ" أيضاً أن جميع الدول في قارب واحد وأنها بحاجة إلى مواءمة سياساتها مع بعضها البعض حتى لا تخسر في عالم العولمة. (OĞUZLU, 2020) من ثم، ففي منطقة كبرى ذاخرة بالفرص والمخاطر، أطلق عليها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش (الشرق الأوسط الكبير) رأي أوباما أنها تتضمن العديد من الدول العربية وغير العربية جميعها تدين بالإسلام عدا إسرائيل، منهم أثنين وعشرين دولة عربية، ومن ثم فمن الأفضل تفهم ثقافتهم ومحاولة الواصل والتعامل مع دول المنطقة من خلالها. حيث اهتم أوباما بمكانة "الدين" بين شعوب المنطقة واعتبره عاملاً هاماً وأساسياً في تنفيذ استراتيجيته، من منطلق أن أوباما كان يعتقد أن الدين في المنطقة يمكن أن يمثل فرصة بدلاً من أن يكون تهديداً.

خلال فترة ولاية أوباما الثانية وتحديداً خلال الربع الأول من عام 2013، حيث مرت على الثورات العربية التي أُطلق عليها (الربيع العربي) عامين وتزامناً مع بدء انتشار الإرهاب في المنطقة، اكتشف أن سياسته السابقة "الدْوَلِيةِ" لم تنجح بشكل جيد، حيث انتشر الإرهاب بواسطة التنظيمات الدينية المتطرفة في دول المنطقة. لذلك، قرر التحول إلى عقيدة "الواقعية" في سياسته الخارجية. قرر أوباما الاستمرار في انتهاجه "الواقعية" من خلال ما أطلق عليه "القيادة من الخلف – Leading from behind"، حيث ارتأى ضرورة الخروج من معظم مناطق النزاعات التي تشارك فيها الولايات المتحدة على أن تشكيل الترتيبات الأمنية في المنطقة وصياغة القرارات الإقليمية التي تحركها، مما أتاح الفرصة لدول النزاعات لحل مشاكلها بنفسها بعد منحها المتطلبات اللازمة. (Ibid, GOLDBERG, 2016)

2- <u>عقيدة ترامب:</u>

يرى الباحث أن ترامب ينتهج مبدأ "الواقعية"، وهو ما يتضح في شخصه وأسلوبه بصفته الرئيس الأمريكي الخامس والأربعون ورجل الأعمال الأشهر، فهو شخصية برجماتية يبحث

دائماً عن الربح وتحقيق المصلحة بأقصر الطرق وأقلها تكلفة. ودائماً ما تشير قرارات ترامپ الجريئة والصريحة لذلك.

3- مقارنة بين عقائد السياسية الخارجية الأمريكية لأوباما وترامپ:

تختلف عقيدة الرئيس ترامپ التي ترتبط بفكرة تحقيق الاستقرار من خلال الاتجار والمقايضة بأدوات الأمن عن عقيدة الرئيس أوباما الذي كان ينتهج مبدأ "الدْوَلِيةِ" من خلال البعد الثقافي ثم "الواقعية" من خلال الكف عن التورط في الأزمات الإقليمية والاكتفاء بالقيادة من الخلف مع الدعوة إلى إحلال الديمقراطية والإصلاحات، كما تختلف عن عقيدة الرئيس جورج دبليو بوش الذي طالما كان يسعى لإدخال التغيير عن طريق استخدام القوة كعنصر مثل وقتها وجه آخر لمبدأ "الواقعية" رغم تشابهه مع مبدأ "التدخل التحرري".

خاتمة الدراسة

ويمكن تناول خاتمة الدراسة للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي: وتساؤلاتها الفرعية كالتالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع التساؤل الذي تم صياغته لتحقيق أهداف الدراسة وهو: "كيف تشكل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2017–2011) مصالح بلادها القومية على الصعيدين الدولي والإقليمي في المنطقة العربية؟"

باستعراض المبحث الأول: استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة خلال الفترة (2011 – 2013)" تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن الصين قد أصدرت خلال الفترة (2011 – 2017) وثائق تتعلق بجوانب الأمن القومي أهمها، وثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية (2014) والتي لم يتم نشرها بشكل رسمي بأي صورة من الصور إلا أن هناك عدة كتاب وإصدارات تمس موضوعاتها، ووثيقة الاستراتيجية العسكرية الصينية (2015)، ووثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية (2016)، و"الورقة السياسية لرئيس الصين شي جين بينغ التي قدمها خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017".

باستعراض المبحث الثاني "تحليل الاستراتيجيات والسياسات الخارجية الصينية" تم التوصل إلى النتائج التالية:

عدم إشارة استراتيجية ترمب 2017 إلى مخاطر الاحتباس الحراري بدافع ان هذه الأفكار مضادة للنمو الاقتصادي، على عكس استراتيجية اوباما 2015 التي صنفت الاحتباس الحراري على انه "أعلى المخاطر الاستراتيجية". ولم تتعهد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2107 بالالتزام باتفاقية التجارة الحرة لأن هدف هذه الاستراتيجية هو "مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة" من خلال آليات انتقامية كما يحدث بين امريكا والصين حاليا. وأيضاً لم تكترث استراتيجية 2017 بالقيم الأمريكية مقارنة باستراتيجية 2015، حيث ربطت استراتيجية 2015 الدفاع قيم الديمقراطية والحريات وحقوق بالأمن القومي الأمريكي. وعلى النقيض من استراتيجية 2015 أكدت استراتيجية

2017 على السيادة الأمريكية وحمايتها من التهديدات مما يشير لأن ترامب يميل إلى التنافس عن التعاون.

من الواضح أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شخصية برجماتية، فهو يحكم من منطلق كونه رجل أعمال دائم البحث عن الصفقات السريعة التي تحقق المصلحة بأقصر وأقل تكلفة فأنتهج مبدأ (الواقعية الصريحة أكثر من اللازم) لتحقيق أهدافه. وتميل عقيدة ترامب إلى الإتجار والمقايضة بأدوات الأمن، على عكس أوباما الذي رأى ضرورة الكف عن التورط في الأزمات الإقليمية والاكتفاء بمبدأ "القيادة من الخلف" مع الدعوة إلى إحلال الديمقراطية والإصلاحات. كما تختلف عقيدته عن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الذي طالما كان يسعى لإدخال التغيير عن طريق استخدام القوة كعنصر رئيسي.

ثانياً: توصيات الدراسة:

على ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج، ونظراً لما يواجهه أمن المنطقة العربية. يتعين مواجهة التحديات والتطورات السابقة بالنظر في تنفيذ التوصيات التالية:

1- في عالم متعدد الأقطاب وجب العمل على الحفاظ على علاقات استراتيجية متوازنة بالقوى العظمى على كافة الأصعدة خاصة مع كل من الصين وروسيا، فضلاً عن الولايات المتحدة خاصة لما لها من نفوذ دولي وإقليمي، إلى جانب الاستمرار والتدقيق المستمر بسياسات الولايات المتحدة ومعرفة مصالحها المرتبطة بالأمن القومي الخاص بها، وتصنيفها حسب أهمية كل عنصر، وبما يساعد على وضع استراتيجية عربية شاملة بشكل عام ولمصر بشكل خاص مبنية على التحالف والشراكة الاستراتيجية في كافة المجالات، وليس التبعية، في ضوء المصالح المشتركة.

2- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تعمل على استقلال القرار العربي وعدم التبعية والاعتماد على الذات في حفظ مقدرات بلادنا وقدرتنا على الدفاع عن وحدة وسلامه أراضينا. الأمر الذي قد يدعو لإعادة النظر في جميع الاتفاقيات الخاصة بالدفاع المشترك مع جميع الدول الأجنبية على أن يكون مرتبط متزامن مع تفعيل اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، خاصة من خلال جامعه الدول العربية، فضلاً عن إنشاء تحالفات عربية-عربية ذات أهداف ومصالح مشتركة

حقيقية. مع الدفع لتوسيع التعاون العربي/ الصيني في مختلف المجالات مع تجنب القروض الكبيرة، وفي توازن مع دفع التعاون العربي مع القوى العظمى الأخرى

3- العمل على انشاء والحفاظ على علاقات متوازنة وقوية بالقوى الكبرى الصاعدة في ضوء المصالح المشتركة، دون السماح بالتدخل في الشأن الداخلي العربي أو القطري من جانب، وعدم التورط في مساحات التنافس بين القوى العظمى والكبرى من جانب آخر.

4- وضع استراتيجية عربية مشتركة لمجابهة المخاطر المحيطة بالمنطقة، مع ضرورة نبذ الخلافات، وعدم الانجراف أو الانحياز لطرف عربي مع قوى خارجية ضد طرف آخر.

(المراجع)

أولاً: الوثائق:

1- مركز الشرق العربي للدارسات الحضارية والاستراتيجية، الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، لندن، 8 فبراير 2015.

ثانياً: الكتب:

1- هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلنتون (خيارات صعبة)، جزء (15)، الربيع العربي: الثورة، ترجمة مي سمير، 2014 ص 178-180.

ثالثاً: الصحف والمواقع الإلكترونية:

1- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (يناير2016) تم النشر باللغة العربية.

2- مؤسسة "رنـد"، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية، استراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، تيموث آر هيث وكورتيز آى كوبر عام 2016.

3- الخارجية: مصر تتابع الاستراتيجية الجديدة لأمريكا تجاه إيران، الوفد، 15 أكتوبر 2017.

رابعاً: المقابلات

1- مقابلة الباحث مع بروفيسور/ ساتوشي إيكيوتشي، أستاذ الأمن العالمي بجامعة طوكيو، ومستشار مجلس الوزراء الياباني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فندق تريومف، القاهرة، 27 أكتوبر 2018.

2- مقابلات للباحث تخللها نقاشات مع دبلوماسي أمريكي بأحد الدول العربية (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، 2018.

3- مقابلة الباحث مع د. بروك أ. سميث-ويندسور نائب رئيس فرع البحوث بكلية دفاع الناتو وباحث أول (زميل) بمؤسسة راند في أوروبا (سابقاً)، روما، 24 أبريل 2018.

(References)

I. Documents:

1. **The White House archive National Security Strategy (U.S. NSS 2010), May 2010.**
2. **Government of Japan, Ministry of Foreign Affairs, International Cooperation Bureau, "Free and Open Indo Pacific Strategy – FOIP", April 2017.**
3. **AcqNotes, US National Security Strategy 2013 (U.S. NSS 2013).**
4. **US Department of State, National Security Strategy Archive.**
5. **US Government Information, THE GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE (GMI): SEA ISLAND AND BEYOND, 02/06/2004.**
6. **The White House National Security Strategy (U.S. NSS 2015), February 2015.**
7. **The White House National Security Strategy (U.S. NSS 2017), December 2017.**

II. Books:

1. **GAUSE, F. Gregory. "Donald Trump And the Middle East." In Chaos in the Liberal Order.**

III. Periodicals:

1. **FISHMAN, Ben, and BRATTBERG, Erik. Report. Center for a New American Security, 2017.**
2. **JOHNSTON, Seth, Dan Reiter, SCHUESSLER, John and LEBOW, Richard Ned. "Are Democracies Aggressive? Is the**

United States Aggressive? An Exchange." St Antony's International Review 7, no. 1 (2011).

3. **KRIEG, Andreas. "Trump and the Middle East: 'Barking and Seldom Bite'." Insight Turkey 19, no. 3(2017): 139-58.**

IV. Press and News Websites:

1. **CRS Report, The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes, Issues for Congress May 11, 2015 – January 30, 2017.**
2. **US CIA, the World Fact Book, East Asia/ Southeast Asia, Thailand, Introduction**
3. **US CIA, the World Fact Book, Africa, Egypt, Introduction.**
4. **ZENKO, Micah. Foreign Policy, America's Virulent, Extremist Counterterrorism Ideology, 21 May 2015.**
5. **US Department of State, Global Public Affairs, US NSS 2017.**
6. **The White House National Security Strategy, February 2017, pp. 7-44.**
7. **The New York Times, Susan Rice: When America No Longer Is a Global Force for Good, Susan Rice, 20 December 2017.**
8. **GOLDBERG, Jeffery. The Atlantic, The Obama Doctrine, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, April 2016.**
9. **OĞUZLU, Tarik. Daily Sabah, Isolationism versus internationalism: Which course to take in foreign policy?, 30 January 2020.**

10. **GOLDBERG, Jeffery. The Atlantic, The Obama Doctrine, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, April 2016.**

ملحق رقم (1)

نطاقات المسئولية للقيادات العسكرية الأمريكية

لتأمين (النظام الإقليمى) حول العالم طبقاً للترتيبات الأمريكية

لتأمين الأقاليم الست العالمية المدرجة ببند (النظام العالمي) بوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015 وبند (السياق الإقليمي) بوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017، تعتمد الولايات المتحدة منذ عقود على خطة تأمين نطاقات المسؤولية بواسطة القيادات العسكرية الأمريكية.

وفي كل الأحوال، يتم التنسيق بينها على كافة المستويات دون خلط في المهام وهي القيادات العسكرية الأمريكية (الشمالية والجنوبية والأوروبية والمركزية والإيندو-باسيفيك). إلى أن تم تعديلها عام 2007 بإضافة القيادة السادسة وهي القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا التي شملت في نطاق مسؤوليتها كل دول قارة أفريقيا عدا مصر، وذلك بعد أن كانت باقي دول شمال أفريقيا ومعظم دول القرن الأفريقي ضمن نطاقات مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية.